العمالة الأجنبية وأثرها على دول الخليج العربي

م. د . أباذر راضي كريدي العامري
مديرية تربية ذي قار
Abather.r79@utq.edu.iq

الملخص:-

تعد ظاهرة العمالة الأجنبية في دول الخليج العربي من الظواهر المهمة والمعقدة، لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وفكرية، إذ شهدت المنطقة نشاطاً ملحوظاً في اعداد العمالة الوافدة من الدول الاجنبية تصل في بعض المناطق إلى الأغلبية على حساب العمالة الوافدة العربية والسكان؛ بسبب تدفق العوائد النفطية، وتهيأت الظروف للتنمية الاقتصادية في دول الخليج، الأمر الذي تطلب الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية واستخدامها في عملية البناء الشاملة، وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، إذ اصبحت الدول الخليجية عاجزة عن تنفيذ تلك المشاريع، إضافةً إلى قلة وعجز العمالة الوطنية الماهرة، لذلك رأت استخدام الايدي العاملة الأجنبية السبيل الوحيد لتحقيق تلك المشاريع وتعزيز قوة العمل فيها، إلاَّ أن تلك الأمور تشير إلى إشكاليات تتعلق بتماسك البنية الاجتماعية، والاقتصادية، بل احتمال تطال الاستقرار السياسي فيها أيضاً .

الكلمات المفتاحية: العمالة الأجنبية، دول الخليج، أثر العمالة .

Foreign labor and its Impact on the Arab Gulf countries

Abather Radhi Kraidi
Directorate General of Education in Thi-Qar

Abstract:-

The phenomenon of foreign labor in the Arab Gulf States is an important and complex phenomenon, due to its social, economic, political, cultural and intellectual impacts. The region has witnessed a remarkable activity in the number of foreign laborers, reaching the majority in some areas at the expense of Arab foreign laborers and residents, due to the influx of oil revenues. The conditions for economic development in the Gulf States were prepared, which required the use of foreign labor in the comprehensive construction process and the implementation of major development projects. The Gulf States became unable to implement these projects, in addition to the scarcity and inability of skilled national labor. Therefore, they saw the use of foreign labor as the only way to achieve these projects and enhance the workforce in them. However, these matters indicate problems related to the cohesion of the social and economic structure, and may even affect political stability in them as well .

Key Words: Gulf countries, foreign labor, labor impact .

مقدمة:-

شهدت هجرة الأيادي العاملة إلى منطقة الخليج العربي مرحلتين: مرحلة ما قبل النفط، والمرحلة النفطية؛ لأن أهمية منطقة الخليج العربي لم تظهر بظهور النفط، بل كانت قائمة منذ القدم وعبر العصور المختلفة، لأهمية الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الخليج العربي في هذه المنطقة من العالم، وقد ازدادت تلك الأهمية بظهور النفط، وفسحت المجال أمام زيادة الهجرة العربية والأجنبية إلى المنطقة، ولكن تلك الهجرات لها جذورها التاريخية التي كانت تعود بشكل أساسي للعامل الاقتصادي، الذي تعلق ببلد المنشأ؛ نتيجةً لسوء الأحوال الاقتصادية، والكثافة السكانية، والبلد المستقبل، وكذلك للخبرة وتطور أساليب النشاط الاقتصادي لدى الوافدين ، وفي هذا الإطار لا بُدَّ من تقويم دور العمالة الأجنبية وآثارها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي، وتحديث المجتمع، فضلاً عن نشر المعرفة واكتساب

المهارات التي تمكن الفرد الخليجي من السيطرة والإشراف على عمليات الإنتاج ومواصلة التقدم لمجتمعاتهم بغياب تلك العمالة من جهة، والمخاوف من ذوبان الشخصية العربية وتغيير ملامح المجتمع الخليجي تحت تأثير العادات والتقاليد المستوردة من الخارج، وظهور مجتمعات متنافرة داخل المجتمع الواحد؛ بسبب العادات والطقوس المختلفة التي جاءت بها العمالة الأجنبية، وعلى هذا الأساس أثرنا اختيار موضوع الدراسة هذه ، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تُقسم إلى مقدمةٍ، وثلاثة مباحث، وخاتمةٍ تضمنت استنتاجاتٍ توصل إليها الباحث، فكان عنوان المبحث الأول: مصادر وأشكال العمالة الوافدة لمنطقة الخليج العربي، إذ عدَّ من الضروري الاطلاع على هجرة العمالة الوافدة للخليج والتي حددت بثلاث مراحل خلال العقود الثلاث الممتدة من عام 1973 إلى عام 2000، إضافة إلى جنسياتهم، وَكُرّسَ المبحث الثاني الذي جاء بعنوان: أثر العمالة الوافدة على المجتمع الخليجي، إذ تركت العمالة الأجنبية آثارها على المجتمع الخليجي سياسياً وأمنياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً وفكرياً، إذ شكلت خطورة كبيرة هددت سلامة وأمن واستقرار المجتمع الخليجي، نتيجة أنتشار الجريمة المنظمة والمواد المحظورة، بينما درس المبحث الثالث: السياسات المتبعة من قبل الحكومات الخليجية للحد من العمالة الأجنبية، وفي إطار تلك السياسة بذلت الأولى جهود لتحجيم أعداد العمالة الوافدة متبنيه برامج عدة وسياسات تختلف في مضمونها وأساليب تنفيذها، ما بين دولة خليجية وأخرى، وفقا لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة بكل منها .

المبحث الأول: مصادر وأشكال العمالة الوافدة لمنطقة الخليج العربي:-

أُطلق على العمالة الوافدة القوم المجتمعون المتوجهين لبلاد معينة لغرض معين، وهناك من يعطي تعريفاً أخراً لهذه الظاهرة كونها تعني الانتقال من مكان إلى أخر، ولاسيما من دولة أو إقليم، إلى دولة أو إقليم آخر، بصورة شرعية عبر المنافذ الرسمية، أو بطرق غير مشروعة لغرض الاشتغال في البلد المستضيف، ويطلق على هذا: من وجهة نظر الدولة التي خرج منها هؤلاء العاملون بـ(الهجرة)، ومن وجهة نظر الدولة التي استقبلتهم بـ(الوافدين)، وهناك فرق ما بين الوافد الدائم الذي يعتزم البقاء لمدة تزيد على سنة واحدة، والوافد المؤقت الذي يعتزم الاشتغال بعمل يكتسب منه بعض المال داخل الدولة لمدة تقل عن سنة واحدة، أما الزائرون فهم الذين ينوون البقاء في الدولة لمدة تقل عن سنة واحدة دون الاشتغال بعمل يكتسب منه، وهنا نعد الوافدين مجموعة العاملين من العرب والأجانب المتواجدين بشكل قانوني من خلال حصولهم على تصريح الإقامة من قبل الحكومة الخليجية. [1]

ويطلق على الانتقال الجغرافي للسكان من مكان لأخر بغض النظر عن اسبابه ودوافعه والمساحة التي يقطنها المتنقلون وإذا ما استهدف هذا الانتقال تغير محل الاقامة بصورة دائمة (بالهجرة) التي تشمل جميع الحركات تقريبا باستثناء حركة البدو، وتلك الهجرة لا تؤثر في نمو السكان فحسب بل في خصائصهم الديموغرافية. [2]

وقد شهدت المنطقة نوعين من الهجرة: هجرة داخلية تمثلت في نزوح اهل البادية والتجمعات الاستيطانية داخل الصحراء إلى المراكز الحضارية حيث وجدوا الحياة والنشاط الاقتصادي الذي جذب هؤلاء للاستقرار والانتفاع من عوائد البترول، وهجرة خارجية تمثلت بنزوح موجات كبيرة من سكان الدول المحيطة للدول المستقبلة لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية . [3]

وهنا كشف المؤلف باقر سلمان النجار في كتابه "حلم الهجرة للثروة" عن حقيقة إن غالبية مجتمعات الخليج العربي من الكويت شمالاً حتى عُمان جنوباً ماهي إلاّ خليط من الهجرة العربية والأجنبية ساهمت الظروف الاقتصادية والسياسية في تصاعد وتيرتها، ولم تحدها الحواجز السياسية الجغرافية، كما عد انصهار الجماعات الوافدة بالجماعات القاطنة لم تعقه الاصول العرقية أو القبلية أو المرجعيات المذهبية،

---

[1] ()باقر سلمان النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران، العدد(3)، لسنة 2013، ص4.

[2] ()محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، مؤسسة البحوث الإنسانية والاجتماعية، 1998، ص28 .

[3] ()باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة- الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص32 .

وأن العمالة الوافدة باختلاف مصادرها وأصولها العرقية لم تبدأ عملية استقرارها الفعلي في المنطقة إلاّ بعد الحرب العالمية الأولى وبروز مدن الاستقرار المرتبطة بالتجارة والثروة النفطية الجديدة، فأن قطاعات التوظيف الحديثة حتى منتصف الخمسينيات تقاسمته أيدي عاملة أجنبية ذات ارتباط تاريخي وجغرافي بمنطقة الخليج مثل الهنود الذين شكلوا مصدر قوة العمل الماهرة وشبة الماهرة، والايرانيين وبعض البلوش والعمانيون واليمنيون مثلوا قوة العمل غير الماهرة، وعدت تلك ظاهرة سكانية بالدرجة الاولى وذات علاقة وثيقة بالعمالة الوافدة في ذات الوقت بل يمكن اعتبار الهجرة والعمالة وجهين لعملة واحدة وكانت أعلى نسبة في تلك المدة من الهند وإيران،[4] لذلك مرت الهجرة أي العمالة الوافدة بثلاث مراحل خلال العقود الثلاث الممتدة من عام 1973 إلى عام 2000 كالاتي -:[5]

المرحلة الاولى: مرحلة السابقة لارتفاع أسعار النفط حيث معدلات نمو العمل المستورد بالإضافة إلى معدلات التوسع في البنى الاساسية للمجتمع الخليجي التي كانت تجري بشكل ثابت ومتدرج في النمو ولم تشهد المنطقة ارتفاعاً متسارعاً وضخماً في قوة العمالة الاجنبية، حيث أشارت الارقام الخاصة بالعمل الاجنبي حتى عام 1975 إلى نسبة 56% من القوى العاملة، واعتمدت خلالها على العمالة العربية نتيجةً لارتباطها الثقافي والديني واللغوي، إذ تطلبت استقطاب عمالة ماهرة وذات مستوى تعليمي مرتفع من اجل وضع الاستراتيجيات المحلية وتنسيق ومتابعة تنفيذها في بناء بنية تحتية متطورة، وتركزت هذا العمالة على مجالات التعليم، والقضاء، والصحافة والإعلام، وأساتذة الجامعات، والإداريين، وشكلوا 60% من القوى العاملة .

المرحلة الثانية: مرحلة الطفرة النفطية وبدأت من عام 1976 حتى عام 1983 والتي يمكن وصفها بمدة الطفرة الاقتصادية المصحوبة باستخدام اعداد هائلة من العمالة الاسيوية ففي عام 1981 بلغت نسبة العمالة الاسيوية 64,9% من اجمال القوى العاملة في حين كانت نسبة العمالة الوافدة من العرب 19,6 من هذا الاجمالي فالهجرة الوافدة في تلك المدة طبعت على المجتمع الخليجي سمتين اساسيتين الاولى سمة الازدواجية والثانية تجاوز اعداد الوافدين المواطنين الاصليون، فهناك هيمنة للهجرة الاجنبية الاسيوية على العربية، وهذا امر متوقع بسبب حرص الدول على تنفيذ مشاريع التنمية ورغبتها في اتباع سياسة سريعة التنفيذ من ضمن خططها التنموية لذلك فأنها سمحت لأنماط العمالة الماهرة وغير الماهرة بالدخول إلى البلاد وبخاصة في مراحل التنمية التي ارتبطت بارتفاع الموارد المالية التي وظفت في تنفيذ المشاريع.[6]

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة مع الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط عام 1983 وتذبذب أسعاره حتى عام 1999 حيث ارتفعت اسعاره من جديد مطلع العام 2000 والتي شكلت مرحلة جديدة فيما يتعلق باتجاهات الهجرة وارتباطها بتداعيات حرب الخليج الثانية(1990-1991) وما رافقها من مواقف سياسة لبعض الانظمة تجاه الحرب وتذبذب اسعار النفط، والأنفاق العسكري الكبير الذي شهدته المنطقة الخليجية، وعدم استطاعت القطاع العام على استيعاب العمالة المحلية وصعوبة استقطاب تلك العمالة في القطاع الخاص نتيجة لارتفاع اجورها وافتقادها للمهارات الاساسية المطلوبة مقارنة مع العمالة الاجنبية وهذا ادى إلى اعتماد القطاع الخاص على العمالة الاجنبية خصوصاً الاسيوية فكان الاسيويون يشكلون الغالبية العظمى في عام 1990 وينقسمون إلى قسمين هما: الأصول القديمة (الهندية، والايرانية، والباكستانية، والبنغلادشية)، والأصول الحديثة وتشمل مجموعة دول شرق آسيا هي (ماليزيا، والفلبين، وتايلند، وإندونيسيا، سنغافورة، كمبوديا، لاوس، فيتنام) .

جاءت تلك الزيادة على إثر تطور العلاقات بين منظمة دول آسيا الإسلامية ودول الخليج في سبيل حماية الاستقرار السياسي والاقتصادي ضد القوى التنافسية الكبرى وخاصة بعد أن أخذت هويتها

---

[4]()المصدر نفسه، ص37 .

[5]()ازدهار مؤيد مال الله الأعرجي، العمالة الأجنبية في الخليج العربي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية-دولة الامارات العربية انموذجاً 1990-2004، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2016، ص17 .

[6]()محمد سالم إبراهيم سالم مقلد، القوى العاملة الأجنبية في دول الخليج العربية: تحليل جغرافي، جامعة المنصورة، مصر، (د . ت)، ص3 .

الآسيوية بعد الحرب الباردة، ولا شك ان ازمة الخليج احد العوامل المهمة في تحديد اتجاهات الهجرة، إضافةً إلى كون العمالة القادمة جنوب شرق آسيا أقل كلفة وأكثر استعداداً لتحمل ظروف صعبة، وأكثر قدرة على التأقلم مع طبيعة المجتمع الخليجي من باقي الجنسيات أخرى، وان مدة خدمتهم مؤقتة والمشاريع التي تنفذها معظمها انشائية فضلاً عن قلة الاعباء المالية التي تتحملها الدولة المستقبلة بسبب قلة عدد الاسر المرافقة لها، إلاّ أن الإحصائيات أكدت على وجود قفزات كبيرة في قوى العمل الأجنبية حيث وصلوا إلى 8 مليون عامل عام 1995، ثم إلى 12 مليون عامل في دول الخليج عامة. [7]

ونتيجةً لذلك أحدثت العمالة الوافدة آثاراً جانبية مترتبة على التخلخل السكاني في المنطقة من جانب، فضلاً عن عدم التوازن الجوهري بين عوائد النفط وبين حجم السكان من جانب اخر، ممّا أدى إلى اعادة التوازن باستيراد العمالة الوافدة، على إثر ذلك شهدت هذه المرحلة محاولات التخلص من الفائض في العمل المستورد، خاصةً في القطاع الرسمي وبعض نشاطات القطاع الخاص، وبالتحديد القطاع الإنشائي الذي شهد تقلصاً بدوره نتيجة لانخفاض في السيولة المالية المتدفقة إلى السوق . [8]

وعليه إن الرغبة في التخلص من الفائض العمالي في هذه البلدان قد حد من فعاليتها عوامل إنسانية متعلقة بظروف العامل الوافد نفسه، وبعض الضغوطات التي تحاول بها بعض البلدان المرسلة للعمالة إبطاء جهود ترحيل فائض العمل الوافد من رعاياها، وعرقلة السياسات التي تساهم في تقليص حجم العمل الوافد، كما أن استحقاقات عملية السلام في الشرق الأوسط ومجيء الملك عبد الله إلى الحكم في الأردن قد فرض على بعض أقطار المنطقة حصة للعامل الأردني وجب توظيفها في قطاعات العمل العام والخاص من ناحية. [9]

من ناحية أخرى، فإن ترحيل العامل الوافد يتأثر كثيراً بعلاقة الدول المستقبلة بالدول المرسلة، فمثلاً توتر علاقة قطر بمصر ابان انعقاد المؤتمر الاقتصادي في تشرين الثاني 1997 نتيجة لمعارضة الأخيرة لانعقاده في الدوحة، قد دفع قطر إلى ممارسة ضغوط على مصر من خلال ترحيل الرعايا المصريين العاملين في قطر الذين يقدرون بحوالي 50 ألف مصري، وجدوا أنفسهم مهددين بالطرد بسبب خلافات سياسية . [10]

وقد عملت بعض الدول من ثني الدول المستقبلة عن تبني سياسات الإحلال والتخلص من فائض العمال، كما فعلت الهند مع الإمارات العربية المتحدة عندما عطلت عمل تشريع جديد صدر في دولة الإمارات كان مفاده ترحيل العمالة الهندية الموجودة بصفة غير شرعية، فاحتجت الحكومة الهندية على القانون وأثيرت المسألة في البرلمان الهندي، وقامت رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي بزيارة إلى دولة الإمارات ونجحت بإيقاف الإجراء. [11]

إضافة إلى وجود منتفعين من أصحاب القوة والسلطة أو المرتبطين بهم في عملية الاتجار في الأيدي العاملة الأجنبية مصدراً مدراً للدخل، الأمر الذي دفع باتجاه بروز فائض ووفرة كبيرة في الأيدي العاملة الأجنبية في عموم المنطقة سميت في بعض أقطار المنطقة بالعمالة السائبة، كما سمحت بعض الأنظمة المعمول بها في بعض أقطار المنطقة لكل فرد من رعاياها استقدام عشرة عمال من الخارج سواء أكان بحاجة فعلية إلى هؤلاء أو للارتزاق من خلالهم، لذلك مثلت العمالة الآسيوية في بعض دول المنطقة أكثر من 50% من الوافدين، فعلى سبيل المثال شكلوا قرابة نصف سكان الإمارات، وفي السعودية وفق تعداد عام 1994 شكلوا ما نسبته 53.4% في حين شكل العرب ٢١,٦% كانت نسبة المصريين بينهم 19,6%، أما في الكويت شكلوا 65.3% من إجمالي السكان عام 1998، وشكل الوافون العرب 25,7% [12]، ويكمن تدفق العمالة الاجنبية إلى دول الخليج في مجموعة أسباب أهمها-:[13]

---

[7]()ازدهار مؤيد مال الله الأعرجي، المصدر السابق، ص18 .

[8]()مجموعة مؤلفين، العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص318 .

[9]()باقر سلمان النجار، العمالة الاجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، ص12 .

[10]()المصدر نفسه .

[11]()مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الخليج بين المحافظة والتغيير، ابو ظبي، 2008، ص36 .

[12]()عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية،

الفرق في الأجور الحقيقة بين بلدان الهجرة وبلدان الاستقبال ويعتبر هذا العامل القوة الدافعة الأساسية لعملية الانتقال فعلى سبيل المثال كان العامل غير الماهر المهاجر من بنغلادش يكسب في أواخر سبعينات القرن العشرين في بلدان الخليج العربي ما يزيد على عشرة أضعاف ما يكسب في بلده الأم ولهذا توافد مئات الألوف من العاملين في البلدان العربية والأسيوية ذات الفائض السكاني والعجز في الفوائض المالية إلى دول الخليج العربي التي تتميز بقلة سكانها، وتمتعها بفائض مالي نفطي كبير جدا، ونتيجة لبرامج وخطط التحديث الطموحة التي تبنتها دول المنطقة عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 ، أرتفع الطلب على الأيدي العاملة ذات الاختصاصات والمهارات المختلفة للعمل في جميع القطاعات الاقتصادية بأجور مرتفعة إذا ما قورنت بالأجور التي يتلقاها العامل الوافد في بلده الأم .

ارتفاع اسعار النفط وزيادات الايرادات النفطية لدول المجلس بشكل كبير خصوصاً بعد 1973 الامر الذي ادى إلى استثمار تلك الايرادات في اقامة مشاريع البنى التحتية والتنمية الاقتصادية .

الانخفاض الواضح في معدل المشاركة للقوى الوطنية من اجمال السكان خصوصاً في مدة السبعينات والثمانينات ادى إلى استبعاد نسبة كبيرة من اجمالي قوة العمل مما خلق فجوة في العرض المحلي وابتعاد العمالة الوطنية عن العمل في قطاعات معينة واتجاه الغالبية العظمى من تلك إلى العمل في دوائر القطاع العام خاصةً في المهن التنفيذية ولد نقصاً في العمالة المطلوبة للقطاعات الاخرى مثل القطاع الصناعي وقطاع الخدمات فتم اللجوء لاستقدام العمالة الاجنبية لسد الحاجة النقص .

وجود فائض في اليد العاملة في العديد من البلدان الفقيرة، يقابله نقص في فرص العمل في البلدان الغنية، ممّا جعل العمال ينسابون من الأولى إلى الثانية للحصول على فرصة عمل .

يتضح من ذلك أن السياسة المتبعة من قبل حكومات الدول المصدرة للعمالة كان لها دور بارز في تصاعد حجم الأخيرة، إذ قلصتها في بلدانها من خلال تنظيمها وأشرافها على عملية تصدير العمال إلى دول الخليج، رغبة منها في معالجة التدهور الذي أصاب أوضاعها الاقتصادية، فقد مثلت دول الخليج بشكل عام فرصة ذهبية لحكومات الدول المصدرة للهجرة للتخلص من مشاكل البطالة، وتجنباً لكثير من المشاكل الاجتماعية، والسياسية المحتملة، وتحقيقاً للربح باستثمارها للتحويلات المالية الضخمة التي يرسلها العمال إلى بلادهم فينتعش الاقتصاد، ويتحسن مستوى المعيشة، وكان لهذه التحويلات المالية أثرها في تقليل اعتماد الدول المصدرة للعمالة على الاقتراض؛ لسد العجز الحاصل في ميزان مدفوعاتها، مما أضعف من فرصة وقوعها تحت تأثير الدول التي تقدم تلك القروض، قابل هذا، اعتماد الدول المستقبلة للعمالة الوافدة إجراءات زادت من حدة ظاهرة العمالة الوافدة .

المبحث الثاني: أثر العمالة الوافدة على المجتمع الخليجي:-

تركت العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج العربي خليطاً سكانياً بعيداً عن التجانس والترابط والتقارب، وأصبحت تلك الشريحة هي الطاغية كمَّاً، ونوعاً، وكان لتلك الهجرة مردوداتها السلبية ومن أهمها هي:-

أولاً: الأثر السياسي: أثارت سرعة تدفق الأعداد الهائلة من العمالة الوافدة وكثافتها المخاوف والهواجس سواء لدى أبناء المنطقة وأجهزة الدولة، فالزيادة السكانية السريعة تحمل في طياتها مخاطر أمنية حيث تتعرض بعض فئات السكان في ظل وتيرة النمو الاقتصادي السريع إلى مخاطر التهميش الاجتماعي نتيجة تدني المستويات التعليمية لهذه الجاليات المهاجرة فهذه العوامل تشكل بيئة لتفشي الظواهر السلبية والجريمة في المجتمع.[14]

تفاوتت درجة إدماج العمالة الوافدة في المجتمعات الخليجية من دولة لأخرى، على الرغم من وجود تشريعات تضمن حقوق هذه العمالة، والالتزام بهذه التشريعات من قبل مستخدمي العمالة لا تزال دون المطلوب مع انعدامها في حالات كثيرة، حيث أن نسبة كبيرة من العمالة الوافدة غير الماهرة تصنف على أنها عمالة ذكور يعيشون غالبا في مساكن جماعية منفصلة عن الأحياء السكانية التي يقطنها المواطنون،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص57 .

[13]()علي لبيب، أسباب انتشار العمالة الآسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص123 .

[14]()غربي محمد، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منه، مجلة المفكر، العدد(10)، (د . ت)، ص111 .

وبالتالي فعدم انصهار الغالبية الأجنبية مع المواطنين ذات الأقلية قد يؤدي إلى تدخل دولها المباشر في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي بإيحاء إحدى القوتين بهدف حماية جاليتها أو تدخلها المباشر لحماية مصالحها تحت ستار حماية الجاليات الأجنبية والمطالبة بتقديم تعويضات وبتحسين أوضاع المعيشية وتنظيم اتفاقيات ثنائية لتحديد أساليب التعويض وأشكاله.[15]

كما أن مشكلات البطالة وغياب الحماية الاجتماعية والتمييز العنصري وغياب حقوق الإنسان وفقدان الكرامة والفقر، هي أوضاع ومشكلات وثيقة الصلة بأوضاع العمالة الهامشية، أو غير المؤهلة، وهذه الأوضاع تشكل بدورها أرضية خصبة لانتشار الجريمة بكل أنواعها والانحراف بكل أشكاله والمخدرات بكل أصنافها وغسيل الأموال، وبالتالي فانه مع ازدياد حجم وكثافة العمالة وتنوع جنسياتها وتبني سياسة الباب المفتوح بدون اشتراط أصبح المجتمع الخليجي معرضا لغياب الوضع الأمني، وكشف بعض العمال الأجانب عند وصولهم إلى الكويت أنهم وقعوا ضحية تجار الاقامات، وأن ظروف العمل والمرتبات التي وافقوا عليها قبل مغادرتهم أوطانهم تختلف عما يجدونه في الواقع.[16]

كما ترتب على وجود العمالة الأجنبية تحديات أمنية أخرى، تمثل بالصراع الطائفي بين المسلمين الذي انتقل إلى الدول الخليجية فعندما أحرق الهندوس مسجد بابري في الهند نشبت مظاهرات داخل الإمارات العربية المتحدة وقامت قوات الأمن بتفريقها، إضافة إلى عكس الخلافات الواقعة بين دول الأم إلى مصادمات بين جالياتها العاملة بدول المنطقة كانتقال النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير إليها، كما شكلت العمالة الأجنبية تهديداً لاستقرار المنطقة حيث تم اكتشاف تنظيم هندي "التنظيم السيخي" في أبو ظبي كان يخطط للقيام بأعمال تخريبية، وفي عام 2001 كادت أن تحدث أزمة سياسية بين الحكومة الهندية والكويت بسبب الجدل الذي أثير حول معبد للسيخ في الكويت بعد أن تقدم نواب مجلس الأمة بطلب إغلاقه بوصفه مخالفاً للقانون وغير مرخص .[17]

وقد فرضت العمالة الأجنبية وتحديداً العمالة الأسيوية تحديات أمنية أخرى منها: التظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات التي شهدتها أكثر من دولة خليجية لتحسين شروط العمل إذ تحول تلك التظاهرات إلى قلق أمني، كما حدث في إمارة عجمان الإماراتية وقاموا بأعمال تخريب احتجاجا على تأخر صرف رواتبهم وظروف عملهم ومعيشتهم وتحولت التظاهرة إلى أعمال شغب وحرق، إضافة إلى انتشار مشكلات النيكسولايت، [18]إذ عدت دول المجلس تلك الجماعة العدو الأخطر لها بعد اختراقها تجمعات العمال الآسيويين، وتنظيمها اضراباً كان الأكثر عنفاً وتنظيماً وتسييساً، شارك فيه قرابة (8000) عاملاً، شمل (17) موقعاً، لشركة المقاولات في الإمارات العربية المتحدة، دام خمسة أيام، تسبب بخسارة (15) مليون درهم، الأمر الذي دفع أجهزة الشرطة للمرة الأولى في استخدام القوة لفض التظاهرة .[19]

كذلك استغل بعض عناصر العمالة الوافدة نظام العمل المقر وفقاً لاتفاقيات العمل الدولية في مسعى لتدويل قضاياهم والاستفادة من التطورات الدولية في هذا الخصوص والمطالبة بتوطينها بدعوى أنها استقرت في المنطقة سنوات طويلة مما يتيح لها المطالبة بحقوق استيطانية، للضغط على الدول الخليجية

---

[15]()باقر سلمان النجار، سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي: دراسات في إشكالية التنمية والتحديث، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999، ص78 .

[16]()غربي محمد، المصدر السابق، ص112 .

[17]()أشرف سعد العيسوي، العمالة الأجنبية في دول الخليج أداة تنمية أم تهديد للأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد(163)، لسنة 2006، ص87 .

[18]()النيكسولايت: هم جماعة وافدة من الهند تؤمن بالعنف الثوري، عملت في الوسط العمالي، وقامت بتنظيم العمال، والفقراء، والعاطلين عن العمل، وتحريضهم على المواجهة بعنف، واستخدام الأسلحة ضد مؤسسات الدولة، والأجهزة الأمنية، إذ عدت الحكومة الهندية هؤلاء أكثر خطورة من الأرهاب، على حدج قول رئيس الوزراء الهندي "إن هذه الجماعة هي الخطر الأول التي تواجه الحكومة الهندية، وقد تسببت في مقتل (165) شخصاً عام 2005 في الهند، وعملت على التخفي بين المزارعين، والعمال، والطوائف الفقيرة، وزودتهم بالأسلحة من أجل إسقاط الحكومة الهندية، بعد أن تمكنت من السيطرة على (15) ولاية، و(160) مقاطعة . ينظر: غربي محمد، المصدر السابق، ص134 .

[19]()عائشة شايب الذراع، التحديات الأمنية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد والعشرين وآليات مواجهتها، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010، ص71 .

لتقديم تنازلات لهم والرضوخ لمطالبهم، خاصة الجاليات الأسيوية الكورية المدربة عسكرياً والتي أثبتت قدراتها القتالية عندما اشتبكت مع الحرس السعودي في مدينة جبيل الصناعية عام 1978 التي جندتها الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة مصالح الاستراتيجية الموجودة في المنطقة، وكان معظم الخادمات، والمربيات، والخدم، والسائقين لدى كبار الدولة، من الكوريين، والفلبينيين، يعملون بهدف التجسس والدعاية وأحياناً للتخريب، كما ووقعت أعمال عنف في دولة الكويت، أشترك فيها ألف عامل بنغلادشي، هاجموا سفارة بلدهم بذريعة عدم قيام الأخيرة بأي إجراء إزاء شركة كويتية، لم تقم بتسديد الأجور المترتبة عليها لهؤلاء العمال. [20]

ثانياً: أثرها على الهوية الاجتماعية والثقافية: تأثر المجتمع الخليجي بالعمالة الوافدة ذوي الثقافات المختلفة ممّا عكس أزمة على الثقافة العربية الإسلامية نتيجة الحضور الكبير للثقافات الأجنبية، ووضعها في موضع الخطر فالوافدون يحملون معهم مختلف الأنماط والقيم والمفاهيم والتصورات والمعايير الأخلاقية والثقافية لبلدانهم الأصلية، وإذا كانت اغلب دول العالم تحاول أن تذوب وتصهر ثقافة الوافدين والمهاجرين الأجانب في دائرة ثقافتها، وتعمل على تحييد حضورهم الثقافي لبلدانهم الأصلية، وتجعل من اكتسابهم اللغة القومية أو الوطنية شرطاً أساسياً من شروط قبول وتأهيل هذه العمالة فان قانونية الفعل الثقافي كما هو الحال في أغلب بلدان الخليج العربي تأخذ اتجاها معاكساً إذ نجد أن ثقافة الأجانب تفرض نفسها وتحقق هيمنتها على الثقافة المحلية والوطنية. [21]

على الرغم من أن الاحتكاك الاجتماعي بين العمالة الوافدة إلى دول الخليج والسكان المحليين محدود نسبيا، إلا أن ذلك لا يمنع من تأثير الثقافة الوافدة من ممارسة تأثيرها الثقافي على اللغة العربية، إذ أصبحت اللغة العربية بعدد وافر من المفردات والمصطلحات الهندية والإيرانية وأصبحت اللغة الانجليزية لغة التواصل والتفاهم بين أفراد المجتمع الخليجي. [22]

كما أن اللغة مكتسبة وليست لها علاقة بالوراثة فلإنسان يفهم اللغة ثم ينطق بها، فالطفل في الخليج العربي يتأثر بلغت المحيطين ويتعلم لغتين في وقت واحد، وهذا راجع إلى انتشار ظاهرة المربيات الأسيويات اللاتي لا يعرفن اللغة العربية، وبالتالي يتأثر الاطفال الذين تقل أعمارهم عن 6 سنوات بالمربية لأنها تلازم الطفل في المرحلة الحاسمة التي يكتسب فيها اللغة وهو الأمر الذي يمثل حاجزاً يعوق نمو الطفل اللغوي، [23]وأشارت إحدى الدراسات أن 8% من مجموع المربيات في بعض دول الخليج العربي لديهن إلمام بالغة العربية، وفي بعض الدول الأخرى 6% فقط، واللغة الانكليزية هي الأكثر شيوعاً باعتبارها وسيلة اتصال بين المربية والطفل من جهة، وبين المربية والوالدين من جهة أخرى، وأن 25% من أطفال الأسر يقلدون المربيات في اللهجة، وأكثر من 40% منهم تشوب لغتهم لغة أجنبية . [24]

وازداد الوضع خطورة في انتشار المدارس الأجنبية الخاصة وإقبال العائلات الخليجية على إلحاق أطفالهم لمتابعة التعليم فيها، إذ أنشأت 25 مدرسة أجنبية في الكويت درس فيها عدد من كبير من أبناء الكويت والعرب والمسلمين تفوق نسبة الدارسين فيها من الأجانب، يضاف إلى ذلك وجود مؤسسات ثقافية من أندية وصحف وبرامج تليفزيونية ودور سينما ومراكز طباعة وهي مؤسسات ثقافية هندية وباكستانية وانجليزية إيرانية واندونيسية، وهذا مؤشر للإجهاز على معالم الهوية الوطنية بكل ما تنطوي عليه من قيم ورموز ومفاهيم وتصورات إنسانية معبرة عن روح الثقافة الوطنية والقومية في الخليج العربي. [25]

---

[20]()غربي محمد، المصدر السابق، ص113 .

[21]()علي بن صميج المري، مجلس التعاون الخليجي، أزمات الحاضر وتحديات المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 3003، ص149 .

[22]() عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي-فلسطين-الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983، ص206 .

[23]()جهينة سلطان سيف العيسي، التأثيرات الاجتماعية للمربية الاجنبية على الأسرة، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1983، ص152 .

[24]()عبد الرحمن علي عبد الرحمن باغش، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص172 .

[25]()هنري عزام، المرأة العربية والعمل، مجلة المستقبل العربي، العدد(34)، السنة الرابعة، 1981، ص81 .

كما أن الانتشار الواسع للعمالة الوافدة من جنوب شرق أسيا في الأعمال التجارية والمصرفية وغيرها قد أدى إلى التأثير على اللغة العربية المستخدمة، حيث تستخدم في الأسواق لغة مركبة من كلمات عربية يجري نطقها بطريقة بعيدة عن اللغة العربية وأن الاستخدام الدائم والمستمر لهذه اللغة المركبة كفيل بإفساد اللغة العربية في المنطقة وإدخال ألفاظ جديدة لا تمت بصلة للغة العربية، ممّا قد يفضي إلى فوضى قيمية واختلال المعايير.[26]

يبدو أن قضية الاعتماد على المربيات الأجنبيات كـ(الفلبين، والهند، وبنغلادش، وسريلانكا) في الأُسرة الخليجية لتنشأت الأجيال الجديدة مشكلة أساسية لا يمكن تجاهلها، كونها تعكس خصائص البناء الاجتماعي للمربية، التي تنتقل عبرهم، وهذا بدوره له آثار سلبية وخطيرة على اللغة العربية، والعادات والتقاليد والقيم الإسلامية، وأنماط السلوك المغايرة لمجتمعهم العربي، ممَّا يؤدي ضبابية وسطحية الهوية والانتماء العربي .

ثالثاً: أثرها الاقتصادي: بدت هجرة العمالة الوافدة ضرورة لا بد منها، إذ تدفقت أعداد كبيرة من الأيدي العاملة إلى منطقة الخليج العربي، وقد أسهمت في إنشاء العديد من المشروعات التنموية، ووفرت تلك العمالة القوى العاملة المتخصصة والمدربة من أجل تنفيذ البرامج والخطط الطموحة في المنطقة، إذ انجزت وأدارت تلك البرامج وحدثت الخدمات العامة، وتوسعت في فعاليات القطاع الخاص، وكانت عاملاً حاسماً في تحقيق الطفرة الهائلة في مستوى المعيشة والخدمات التي تمتعت بها تلك المجتمعات، ولكن مع كل ذلك كان لها آثار سلبية على اقتصاد المجتمع الخليجي.[27]

كما لا تقل الانعكاسات الاقتصادية أهمية وخطورة عن الانعكاسات السياسية والأمنية للعمالة الأجنبية، إذ عملت تلك التحويلات إلى دعم الاقتصاد في الدول الأصلية للعمالة الأجنبية، بالإضافة إلى تعزيز ميزان العملات الصعبة، فإنها توفر مورد اقتصادي مهم يعزز الدخل القومي للبلدان المصدرة للعمالة، ناهيك عن تقليل البطالة فيها، إضافةً إلى تفاقم مشكلة البطالة بين مواطني دول الخليج بسبب منافسة العمالة الوافدة للقوى العاملة الوطنية في سوق العمل، بالرغم ممَّا تحققه تلك الدول من وفرة مالية للعوائد النفطية الهائلة، وما عززته تلك العوائد كموارد داعمة لميزانياتها، حيث تفاوتت نسبة البطالة بينها، كون أغلب الشباب في هذه البلاد يميلون إلى الدراسة في الفروع الإنسانية الأدبية مفضلين إياها على الفروع العلمية، [28]وعزوف المواطنين أثر بعض العادات الاجتماعية المتخلفة عن الانخراط في أداء بعض الأعمال المتطلبة للجهد العضلي والفكري، وهذا ما عزز من وجود العمالة الوافدة التي تلبي هذه المتطلبات، وساعد على بروز ظاهرة البطالة المقنعة، وتفاوتت نسبة البطالة من دولة لأخرى، إذ بلغ المتوسط العام للبطالة في البحرين 6.3% وفي السعودية 6.5% وفي الكويت 1.5% وفي كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر و2.3% وفي عُمان 14% .[29]

من الآثار الاقتصادية السلبية الأخرى محدودية الارتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية كون تلك العمالة ليس لديها أي شعور أو انتماء قومي للبلد الذي تعمل فيه وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى أن تكون إنتاجيتها ضعيفة، إضافةً إلى إعاقة برامج تنمية الموارد البشرية في ظل تزايد أعداد العمالة الوافدة وإغراق أسواق الدول الخليجية التي تقبل العمل بأجور متدنية الأمر الذي يحد من تشغيل المواطنين ويحرمهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم العلمية وعدم الاهتمام بالتدريب والتعليم وإعادة تأهيلهم، ممّا جعل السكان المحليين أقلية قياساً إلى مجموع الوافدين .[30]

كما أن زيادة أعداد الوافدين يتطلب استيراد السلع التي تحتاجها الدولة من الخارج فضلاً عن تقديم

---

[26]()نسيب حطيط، الانتماء والهوية وفرص التغيير في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة حمورابي، العدد(5)، السنة الثانية، 2013، ص76 .

[27]()علي أحمد درج الدليمي والسيد علي كريم عطا الله العلواني، هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي- الابعاد الاقتصادية والمخاطر، مجلة جامعة الأنبار الاقتصادية والإدارية، المجلد(9)، العدد(19)، لسنة 2017، ص40 .

[28]() علي أحمد درج الدليمي والسيد علي كريم عطا الله العلواني، المصدر السابق، ص48 .

[29]()هيفاء نجيب مهودر، العمالة الأجنبية في دولة قطر، مجلة الخليج العربي، المجلد(40)، العدد(3-4)، لسنة 2012، ص .

[30]()حافظ أحمد سيد أحمد، العمالة الوافدة في دول الخليج العربي، مجلة المدير العربي، العدد(95)، لسنة 1986، ص95 .

بعض الخدمات الضرورية فتزداد النفقات الحكومية، مقابل دفع عملة أجنبية حصلت عليها عن طريق تصدير النفط، وبما ان للعمالة اثار سلبية على الاقتصاد الخليجي كان لها اثار ايجابية اهمها-: [31]

سد الفجوة الكبيرة ما بين الطلب على العمالة اللازمة لتحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية والعرض المحدود من العمالة الوطنية، وبذلك أسهمت في تسريع عملية التنمية الوطنية .

دعم وتطوير الادارة الحكومية ومؤسستها الادارية والحكومية الناشئة وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية من خلال التعليم والتدريب، إذ ساعد وجود العمالة الأجنبية على اكتساب العمالة الوطنية قدرات ومهارات وخبرات جديدة .

مثلت العمالة الوافدة قوة شرائية كبيرة ساهمت في زيادة سعة السوق المحلي امام السلع المنتجة سواء المحلية، ام المستوردة، وتوسع الطلب على العقارات والاستثمار في البناء، مما اسهم في انعاش جانب النشاط الانتاجي المحلي، وتنشيط قطاع التجارة الداخلية والخارجية، إذ حركة الاقتصاد الوطني من خلال إيجاد أنشطة وخدمات لبت حاجاتها.

ساهمت العمالة الوافدة بتحقيق معدلات ربح مرتفعة للقطاع الخاص الوطني وفتحَت باب الاستثمار أمامه، نظراً لانخفاض اجورهم مقارنة مع العمالة الوطنية .

فتح وجود العمالة الأجنبية الأبواب أمام انفتاح اقتصادي وثقافي استفادت منه الطاقات الوطنية، ووطدت العلاقات الخارجية بين دول الخليج والدول العالم من بينها الدول الإسلامية، فضلاً عن التعريف بالإسلام، وثقافته العربية، وعاداته وتقاليده .

يتضح مما تقدم أن خطر العمالة الأجنبية يخلف مشكلة البطالة بين أبناء المجتمع الخليجي، ولا يقتصر على بعدها الاقتصادي فحسب، بل عدت من المشكلات الاجتماعية والإنسانية الشائكة، لأن تحسن الخدمات الصحية، والتعليمية، والمستوى المعيشي في الدول الخليج، أدى إلى ازدياد النمو السكاني بسبب ارتفاع معدلات المواليد، وانخفاض معدل الوفيات في ما بينها، فضلاً عن دخول المرأة في سوق العمل، ولكن قصور الخطط التنموية في استيعاب تلك الأعداد، وبمنافسة العامل الأجنبي متدني الأجر لها تزداد البطالة، ممَّا قد يؤدي لمشكلات عدة، كالجريمة، والإدمان على المخدرات، التطرف الديني، والإرهاب .

المبحث الثالث: السياسات المتبعة من قبل الحكومات الخليجية للحد من العمالة الأجنبية .

نظرا لتفاقم الاختلالات في البنية السكانية وقوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي وزيادة التحديات الأمنية، ظهرت الحاجة إلى إحلال سياسة وطنية لتوطين الوظائف في القطاعين العام والخاص، وبذلت دول الخليج في إطار تلك السياسة جهود لتحجيم أعداد العمالة الوافدة متبنيه برامج عدة وسياسات تختلف في مضمونها وأساليب تنفيذها ما بين دولة خليجية وأخرى وفقا لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة بكل منها وهي كالاتي-:[32]

تقييد المعروض من العمالة الأجنبية الوافدة من خلال رفع تكلفة معيشتهم وهي من الوسائل التي يمكن أن تستعمل لخفض الاستخدام الكثيف للعمالة الوافدة، فالدولة تتحمل تكاليف معفي منها صاحب العمل مثل البنية التحتية من كهرباء وصرف صحي وأمن وغيرها من الخدمات المرتبطة بها وتحمل هذه التكاليف في شكل رسوم وضرائب بناء على عدد العاملين الذين يعملون لديه، ومن خلال زيادة تلك الضرائب بالنسبة للبلد المضيف وجعل الحياة أكثر كلفة بالنسبة للعمال الأجانب يمكن أن يكون له تأثير في خفض جاذبية السوق الخليجية، حيث لجأت العديد من الدول الخليجية إلى إجراءات عدة شأنها رفع كلفة المعيشة بالنسبة للأجانب لديها وهي في ذات الوقت توفر إرادات للدولة ومن أمثلة ذلك: فرضت الكويت وفقا للقانون رقم (1) لسنة 1999 الخاص بالتأمين الصحي على الأجانب المقيمين في الكويت ضرورة الحصول على تأمين صحي لمنحهم الإقامة، بحيث يجب على المغترب الحصول على تأمين صحي له

---

[31]()عماد مطير خليف الشمري وعبير ضيدان الجنابي، اختلال التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة(1994-2012) الأسباب والنتائج والحلول المقترحة، مجلة العلوم الإنسانية، الجامعة المستنصرية، (د . ت)، ص214 .

[32]()حياة فرحان عبد كعيد، قطر في عهد الامير خليفة بن حمد أل ثاني (1972-1995) دراسة في التطورات الداخلية، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، 2015، ص52 .

ولكل فرد في عائلته الملحقة به، وفي معظم الأحيان يكون على نفقة العامل الأجنبي ذاته وليس على صاحب العمل مع وجود بعض الاستثناءات .[33]

أما في الإمارات فقد فرضت رسوم جديدة للعمليات الجراحية في مستوى مرتفع مقارنة بمتوسط المستويات الأجور للأجانب، كما تم تحديد رسوم الكشف في العيادات والمستشفيات، ممّا أدى إصدار القانون بالعديد من الأجانب في الكويت بإعادة عائلاتهم إلى موطنهم نظراً لعدم قدرتهم على تحمل تكاليف التأمين الإجباري، كما أقدمت المملكة السعودية على تنظيم مماثل، وفرضت استحصال مبلغ 100 ريال سعودي على كل عامل أجنبي سنوياً لتمويل برنامج تدريبي للعمالة المحلية، واتخذت مجموعة من الإجراءات لترحيل العمال الذين انتهت إقامتهم القانونية والذين ليس لديهم إقامة قانونية، وفرضت رسوم سنوية على صاحب العمل، وعلى رسوم تصاريح العمل أو إعادة تجديدها.[34]

التوطين من خلال إجراءات إدارية: حظرت معظم دول الخليج العربي عن عدد من المهن وأحصرتها بالمواطنين للعمل بها، على أساس أنها متوفرة في السوق المحلي، فأعلنت المملكة العربية السعودية عن 25 مهنة، والكويت 16 مهنة منها: سائقو سيارات الأجرة، والعاملون بمحلات الصاغة، والموظفون بمكاتب الحج والعمرة، وموظفو العلاقات العامة، وقد أدى هذا القرار إلى إغلاق العديد من محال الصاغة في مدينة جدة حيث كانت 60% منها ملك للأجانب، كما لجأت الحكومات الخليجية إلى توفير عدد من الحوافز للقطاع الخاص لتشغيل المواطنين، كالقروض محدودة الفوائد والحماية، وأتُّبعت سياسات مشابهة في البحرين وسلطنة عُمان.[35]

إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية: اتبعت دول الخليج العديد من الإجراءات والسياسات الإدارية التي هدفت إلى إحلال العمالة المحلية والتخلص التدريجي من الاعتماد المباشر على العمال الأجانب مراعية بذلك أوضاعها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وفق برامج وخطط مدروسة من التأهيل والتدريب والتعليم حسب برنامج زمني محدد ومخطط تحقيق بما يسمى روح المواطنة الصالحة.[36]

تحقيق المواطنة الخليجية: خلجنة الوظائف يعني توطين الوظائف أمام الخليجين وإحلالهم محل الوافدين الأجانب وذلك عبر عدة مستويات منها: المستوى الاستراتيجي من خلال تكريس التناغم بين وزارات التخطيط الخليجية ورسم أهداف متوسطة وبعيدة المدى لتنمية الموارد البشرية، وإحداث نقلة نوعية في مستوى التعليم العام والجامعي والتدريب المهني والتقني، أما المستوى التشريعي فمن خلال تقريب أو توحيد قوانين العمل على مستوى الدولة الخليجية الواحدة، ومن ثم توحيد أنظمة العمل على مستوى دول الخليج العربي، في حين ركز المستوى الاقتصادي على تطبيق اتفاقيات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل في دول مجلس التعاون الخليجي التي تنص على حرية تنقل العمال الخليجين بين هذه الدول مما يفتح فرص العمل الخليجية أمام مواطني دول المجلس، ويزيد من التكامل الاقتصادي وبالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة بحيث يتم تشغيل مواطني الدول التي تعاني البطالة وفي مقدمتها السعودية، والبحرين، وسلطنة عمان، من خلال استقطابهم في الإمارات، والكويت، وقطر، وإحلالهم محل العمالة الأجنبية الوافدة في القطاعات التي تحقق دخلاً كبيراً كقطاعي الطيران والسياحة[37] .

تعريب العمالة الوافدة: اكتسب التعريب أهميته من كون العرب هم الأقرب إلى ثقافة المجتمع من

---

[33]()عدنان فرحان الجوراني، سياسات الهجرة والعمل وأثرها على بطالة المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد(24)، لسنة 2014، ص7 .

[34]()عبد الرحمن علي عبد الرحمن باغش، المصدر السابق، ص67 .

[35]()المصدر نفسه .

[36]()باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثورة - الهجرة والعمالة في الخليج العربي، ص200 .

[37]()عبد الرحمن علي عبد الرحمن باغش، المصدر السابق، ص67 .

الوافدين، وعليه فان عملية التعريب لا تتم إلا من خلال تفعيل اتفاقيات العمل العربية الخاصة بانتقال العمالة العربية، بهدف تقليل العمالة الأجنبية التي أصبحت تفرض تحديات أمنية خاصة في ظل العولمة وأن العمالة العربية هي أقل ضرر من العمالة الوافدة ومن جهة، وتزيد من إمكانية التكامل العربي في مجال اليد العاملة التي لم تستطع الدول العربية تحقيقه في المجال الاقتصادي من جهة أُخرى، [38] وتأسيساً على ذلك عقد البحرين اتفاقيات ثنائية بين المغرب ومصر من أجل تسهيل انتقال العمالة إليها من أجل التقليل أو الحد من العمالة الأجنبية كونها عانت من التحديات التي تفرضها العمالة الأجنبية خاصة الإيرانية للحد من الانعكاسات التي نجمت عنها. [39]

---

[38]()باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثورة - الهجرة والعمالة في الخليج العربي، ص201 .
[39]()عبد الرحمن علي عبد الرحمن باغش، المصدر السابق، ص68 .

المصادر:-

أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:-
1- ازدهار مؤيد مال الله الأعرجي، العمالة الأجنبية في الخليج العربي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية- دولة الامارات العربية انموذجاً 1990-2004، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2016 .
2- حياة فرحان عبد كعيد، قطر في عهد الامير خليفة بن حمد أل ثاني (1972-1995) دراسة في التطورات الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، 2015 .
3- عائشة شايب الذراع، التحديات الأمنية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد والعشرين وآليات مواجهتها، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010.
ثانياً: الكتب باللغة العربية:-
1- باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة- الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
2- _____، سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي: دراسات في إشكالية التنمية والتحديث، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999.
3- جهينة سلطان سيف العيسي، التأثيرات الاجتماعية للمربية الاجنبية على الأسرة، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1983 .
4- عبد الرحمن علي عبد الرحمن باغش، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.
5- عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي-فلسطين-الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983 .
6- علي بن صميج المري، مجلس التعاون الخليجي، أزمات الحاضر وتحديات المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 3003 .
7- علي لبيب، أسباب انتشار العمالة الآسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 .
8- عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012 .
9- مجموعة مؤلفين، العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 .
10- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، مؤسسة البحوث الإنسانية والاجتماعية، 1998 .
11- محمد سالم إبراهيم سالم مقلد، القوى العاملة الأجنبية في دول الخليج العربية: تحليل جغرافي، جامعة المنصورة، مصر، (د . ت) .

الخاتمة:-

أدت العمالة الأجنبية إلى اختلاف النوع والتغيير الجذري حجم القاعدة السكانية وما ترتب عنها من انحراف في السلوك، وانتشار الجرائم والأمراض الاجتماعية الخطيرة، وترجع لغة السكان الأصليين نتيجة استقدام العمال الأجانب، والمربيات في المنازل، لذلك لم تعد اللغة العربية لغة التواصل اليومي، فأصبح المجتمع هجيناً، متعدد الجنسيات والثقافات .

أن العمالة الأجنبية تسببت بهدر رؤوس أموال ضخمة نتيجة تحويل تلك الأموال إلى بلدانهم، وهذا سبب استنزاف موارد مالية وبالعملة الصعبة من دول الخليج، كما هيمنت على فرص العمل في القطاع الخاص وحرمت الطاقات البشرية المحلية، ممَّا أدى ازدياد معدلات البطالة بينهم، إضافة إلى جعل السكان المحليين أقلية قياساً مع أعداد الوافدين في بعض الدول الخليجية، فضلاً عن ما سببته من تزايد على مختلف الخدمات الأخرى كالمواد الغذائية والتجارية في الأسواق .

وقد تبين أن الدول الخليجية اتفقت عل وضع برامج نظمت من خلالها استخدام العمالة الأجنبية فيها، وكيفية استقدامها والحد منها، بما يضمن عدم الاستعانة بها، إلاَّ بعد التأكد من حاجتها الفعلية إليها، وعدم وجود العمالة الوطنية والعربية لتشغيلها، من أجعل تعريب تلك الوظائف، كما رفعوا تكلفة استقدام العمالة الأجنبية عن طريق زيادة الرسوم المفروضة على التأشيرات والإقامة، ورسوم بيئية، وضمانات مصرفية، وغير

12- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الخليج بين المحافظة والتغيير، ابو ظبي، 2008.

ثالثاً: البحوث والمقالات المنشورة في المجلات العربية:-

1- أشرف سعد العيسوي، العمالة الأجنبية في دول الخليج أداة تنمية أم تهديد للأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد(163)، لسنة 2006 .
2- باقر سلمان النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران، العدد(3)، لسنة 2013 .
3- حافظ أحمد سيد أحمد، العمالة الوافدة في دول الخليج العربي، مجلة المدير العربي، العدد(95)، لسنة 1986 .
4- عدنان فرحان الجوراني، سياسات الهجرة والعمل وأثرها على بطالة المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد(24)، لسنة 2014 .
5- علي أحمد درج الدليمي والسيد علي كريم عطا الله العلواني، هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي- الابعاد الاقتصادية والمخاطر، مجلة جامعة الأنبار الاقتصادية والإدارية، المجلد(9)، العدد(19)، لسنة 2017 .
6- عماد مطير خليف الشمري وعبير ضيدان الجنابي، اختلال التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الهوامش:- الخليجي للمدة(1994-2012) الأسباب والنتائج والحلول المقترحة، مجلة العلوم الإنسانية، الجامعة المستنصرية، (د . ت) .
7- غربي محمد، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منه، مجلة المفكر، العدد(10)، (د . ت) .
8- نسيب حطيط، الانتماء والهوية وفرص التغيير في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة حمورابي، العدد(5)، السنة الثانية، 2013 .
9- هنري عزام، المرأة العربية والعمل، مجلة المستقبل العربي، العدد(34)، السنة الرابعة، 1981 .
10- هيفاء نجيب مهودر، العمالة الأجنبية في دولة قطر، مجلة الخليج العربي، المجلد(40)، العدد(3-4)، لسنة 2012.